مجلة المعجمية - تونس

ع 23

2007

مِنْ قَضَايَا التَّأصِيل في المعْجَم العَرَبيّ التّاريخيّ المخْتَصّ : مُصْطلَحَاتِ النّحْوِ العَرَبيّ في مَرْحَلَةِ النّشْأة

حسن حمزة

أ- واقعُ دراسة المصطلح النّحويّ العربيّ :

ليس للنحو العربيّ معجم تاريخيّ مختصّ ، وليس في جميع ما يسمّى بمعاجم مصطلحات النحو العربيّ التي بين أيدينا ما يمكن أن يقترب قليلا أو كثيرا من هذا النوع من المعاجم (1) . ما بين أيدينا أشبه بكتب النحو منه بكتب المصطلحات ، ولكنها رُتّبت على حروف المعجم (2) . وقد يبدو أحيانا أن بعضها ليس كتابا في النحو على النمط المتوارث المألوف ، وإنما هو بين بين ، فليس لهذه المعاجم خطٌّ واحد تتبعه من الألف إلى الياء ، ومنهج تطبّقه على المصطلحات جميعها ، من أوّلها إلى آخرها ؛ بل قد تغيب عنها مصطلحات كثيرة وردت في كتب النّحاة القدامى . ولئن شكلت هذه المعاجم محاولة للتصدّي لقضيّة المصطلح النحوي فإنّ فيها عيوبا كثيرة أبرزها عيبان :

- أوّل عيب فيها غياب مصادرها ، وعدم نسبة المصطلحات إلى أصحابها . وغياب المصادر يلزَمُه غياب التأريخ لظهور المصطلح ؛ حتى لكأنّ مصطلحات النحو العربي قد وضعها واضع واحد في زمن واحد ، واستمرت من بداية النحو إلى أيامنا دون أن يترك

---

(1) انظر على سبيل المثال معجم الخليل لجورج عبد المسيح وهاني تابري ، ومعجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة لمحمد سمير اللبدي ، ومعجم النحو لعبد الغني الدقر ، وموسوعة النحو والصرف والإعراب لأميل بديع يعقوب، إلخ.

(2) غير أن هذا الترتيب قد لا يتبع الحروف الأصول فتُمزق المادة الواحدة شر ممزّق .

التاريخ بصماته عليها ، فلا يُدرى متى وُضِعَ المصطلح ، ولا مَن وضعه ، ولا كيف تطور عبر العصور . متى ظهر مصطلح الجملة على سبيل المثال ؟ ومتى ظهر مصطلح الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة ؟ ومتى ظهرت مصطلحات شبه الجملة و نائب الفاعل والمعلوم والمجهول وغير هذا كثير ، وهي جميعا غائبة عن كتاب سيبويه ؟ . ليس في كتب المصطلح النحو العربيّ على أهميّتها وضرورتها ، ما يشفي غليل الباحث ، فالبعد التاريخيّ غائب تماما في هذه المصنفات ، والزمان لا يُحسب حسابه ، والتطور التاريخيّ لا يُعتدّ به مع أن بعض هذه الكتب يعتبر عمله "مساهمة أساسيّة لإرساء معجم تاريخيّ يلاحق نشوء وتطور مصطلحات النحو العربيّ" (3) . إن مقارنة بين الثبت الذي أعدّه جيرار تروبو (G. Troupeau) لكتاب سيبويه ، والثبت الذي أعدّه غوغويه (A. Goguyer) لبعض النحاة المتأخرين ونشره مع ترجمته لألفيّة ابن مالك ، تبيّن أن ما يقرب من مائة وخمسين مصطلحا من مصطلحات المتأخّرين ليس لها وجود في كتاب سيبويه (4) .

- والعيْب الكبير الثاني من عيوب هذه الكتب أنها لا تقدّم كشفا كاملا بالمصطلحات : لا بالمصطلح المركب ولا بالمصطلح البسيط ؛ فأنت قد تبحث عن مصطلحات مثل الحُسن والقُبح والجواز والمنزلة والموقع والموضع والعدل والتحويل وغيرها كثير ، فلا تجدها . وسبب هذا الغياب أن المعاجم لم تقم على استقراء كتب النحويين العرب ، وأولها كتاب سيبويه ، فكيف يُتَصَوّرُ قيام المعجم التاريخي المختص في ظل هذا الغياب لأدواته (5) ؟

ثمة أداة بدأ يشيع استخدامها في تحقيق كتب التراث النحويّ ؛ فإلى جانب الفهارس الخاصّة بالآيات القرآنيّة والحديث والشعر ، بدأت تظهر فهارس تتناول مسائل الصرف والنحو والأصوات . غير أن هذه الفهارس لا تقدّم ثبتا بالمصطلحات في حقيقة الأمر ، وإنما تتيح للقارئ ملاحقة مسألة نحويّة معيّنة في الكتاب المحقّق وذلك بجمع ما تفرّق مما له صلة

---

(3) جورج عبد المسيح وهنري تابري : الخليل : ص 14 .

(4) انظر جدولا بهذه المصطلحات في G. Troupeau : *Lexique-index du Kitâb de Sibawayhi*, pp. 19-24.

(5) تناولتُ هذه المسألة بالدراسة في مقالة عنوانها : "في تطور المصطلح النحوي العربي" تصدر في العدد الخاص من دوريّة علوم اللغة بالقاهرة ، وهو عدد أشرفتُ عليه عن المصطلح النحوي العربي.

بهذه المسألة ، وبالإحالة على مواضع وروده . ويمكن أن يُمثّلَ لهذا النوع بما جاء في الجزء الخامس من كتاب سيبويه بتحقيق عبد السلام هارون . غير أن في هذه الفهارس من اللّبس ما يجعل الاعتماد عليها في مسائل المصطلح محفوفًا بالمخاطر ، لأنّها في حقيقة الأمر ، لا تسعى إلى تقديم المصطلحات بقدر ما تسعى إلى عرض آراء النحويّ ، ومساعدة القارئ للوصول بيُسر إلى معرفة هذه الآراء . ففي فهرس كتاب سيبويه على سبيل المثال ، كثير من المصطلحات التي ما استخدمها سيبويه قط ، وإنّما هي ممّا استقرّ في الدّرس النحويّ بعده بقرون عديدة كالتمييز ، والتنازع ، ونائب الفاعل ، وغير ذلك . وفي هذا العمل من اللّبْسِ ما ليس يخفى ، لأنّه يُسقط على الكتاب المصطلحات التي تواضع عليها المتأخّرون ، فيختلط الأمر على الدّارسين ، فيؤدي ذلك بهم إلى نسبة المصطلح إلى غير صاحبه (6) .

أمّا في الغرب فقد صدر عدد من الفهارس كالفهرس الذي صنعه جيرار تروبو لكتاب سيبويه معتمدًا فيه على طبعة ديرنبورغ . غير أنه لم يخصصه لمصطلحات الكتاب ، بل يتناول فيه جميع مفرداته ، فيصنفها في خمسة أصناف هي المفاهيم العامّة ، والمنهج ، والنحو، والصّرف ، والأصوات ، ثم يترجمها إلى الفرنسيّة ، ويحيل على الصفحة والسّطر الذي وردت فيه كل مفردة . ولأن الفهرس ثبت بالمفردات تغيب عنه المصطلحات المركبة — وليس عددها ممّا يستهان به — ، ولا تُحَدُّ المصطلحات — فتلك ليست غايته — ، ولا يُحَال على أماكن ورود المفردة حين يكثر استخدامها فيزيد على أربعين مرّة ، رغبة في الاختصار .

ربّما كان "معجم مصطلحات الفراء في كتاب معاني القرآن" الذي نشره نَفْتَالي كِينْبرغ (7) خير ممثّل لفهارس المصطلحات ؛ وهو ثبت عربيّ انكليزي للمصطلح البسيط

---

(6) انظر أمثلة أخرى من كتاب محمد عبد الخالق عضيمة : فهارس كتاب سيبويه ، فهو ترتيب للموضوعات لا فهرس للمصطلحات . والأمر على هذا في الفهرس الذي صنعه فائز فارس لمعاني القرآن للأخفش ، فهو يكتفي بسرد مصطلحات الأخفش في الأصوات والصرف والنحو ، وبالإحالة على أماكن ورودها . غير أن هذا العمل قد يكون أحيانا أدعى للبس ، لأنه قد يوهم القارئ بأن المصطلحات الواردة في فهارسه إنما هي مصطلحات الأخفش ، وليس الأمر كذلك ؛ فعلى طالب المصطلح إذن أن يعود في كل مرة إلى الكتاب صفحة صفحة للتثبت من نسبة المصطلح إلى الأخفش، مثله في هذا مثل مصطلحات الكتاب لهارون، ومثل مصطلحات المبرد لعضيمة ، فيكتشف أن مصطلحات "الحركة المركبة"، والاسم "المنقوص" ، و"نائب الفاعل" الواردة في الكشف على سبيل المثال لا الحصر ، ليست من مصطلحات الأخفش في شيء.

(7) Kinberg, Naphtali : *A lexicon of al-Farrâ's terminology in his Qur'ân commentary with full definitions english summaries*, éd. E. J. Brill, 1996.

والمركب "مشفوع بشواهد كثيرة وتعريفات وملاحظات بالانكليزية" . غير أن في عرض أرقام صفحات تواتر المصطلحات خللاً ، وقد تتعدّد المعاني في المصطلح الواحد ، وتتكدّس الشواهد عليها دون تمييز بين هذه المعاني ، فلا تنسب إلى كل واحد من المعاني شواهده (8) ، وقد تطغى الشواهد طغيانًا مخلا دون حاجة إليها ، فتتجاوز الحدود حتى يغدو الثبت أكبر حجما من الكتاب نفسه (9) .

ب – ولادة المصطلح النحوي العربي :

لا بدّ لكلّ علم من أن يؤسّس مصطلحه ، فالتأريخ للمصطلح النحويّ مرتبط بالتأريخ لعلم النحو. غير أن المعضلة في التّأريخ لنشأة المصطلح النحويّ العربيّ تكمن في غياب مصادره الأولى ؛ فكتاب سيبويه المتوفى عام 180 للهجرة ، أوّل كتاب في النحو العربيّ بين أيدينا ، وعلم النحو نشأ قبل سيبويه بزمن ليس باليسير ، وكتاب سيبويه لم ينبت في فراغ ، وإنما يزعم ذلك من يزعم أن النحو العربيّ قد أخذ مفاهيمه المؤسِّسة عن الإغريق . غير أن هذا الزّعم لا يجد له سندًا قويًّا ، لا من داخل النصوص ولا من خارجها ، فالنظر في التراث العربيّ يكذّبه ، والنّظر في الكتاب نفسه يكذّبه . وكنتُ تناولتُ هذه المسألة بالبحث فلنْ أعود إليها (10) .

لا بدّ إذن من أن يكون النحاة العرب الأوائل ابتدعوا عددا من المصطلحات يقيمون عليها علمهم . ويمكن للباحث أن يفترض أن بعض مصطلحات الكتاب – وهي مئات – مُبْتَدَعٌ ، وبعضها الآخر موروث عن السّابقين . وكان عبد القادر المهيري توقف أمام هذه المعضلة في مقالة له عن إشكاليّة التّأريخ لنشأة المصطلح النحويّ ، فافترض ما نفترض ، واقترح لحلّ المعضلة العودة إلى ثلاث وثائق هي كتاب سيبويه ، وكتاب العين ،

---

(8) انظر مثلا شواهد مصطلح الأداة التي قد تطلق على حرف من حروف المعاني، أو على كلمة لا تتغيّر بنيتها، أو على كلمة لا تلحقها حركات الإعراب ، أو على كلمة غير واضحة الاشتقاق ، ص 7.

(9) انظر مثلا شواهد مصطلح الفعل ؛ فقد خصص له 24 صفحة ، وجعل له أربعة معان حدّ الأول منها بقوله : " فعل 1 : ج أفعال ، أفاعيل a finite verb "، ثم أتبع هذا الحد بأربع عشرة صفحة من القطع الكبير لشواهده ص 577-591.

(10) انظر : Hassan Hamzé : « Les parties du discours dans la tradition grammaticale arabe ».

وكتاب دقائق التصريف لابن المؤدب . غير أنّ الحلّ لم يكن في نهاية الطريق ؛ فالمعضلة ظلت قائمة لأنه يقول :

"وخلاصة القول إن فقدان ما يمكن أن يكون قد أُلِّفَ في النحو قبل كتاب سيبويه يحول دون التأريخ للمصطلحات النحويّة بالاعتماد على الوثائق التي تمثّل الخطوات الأولى من العمل النحويّ" (ص 484) .

غير أن هذه الخلاصة التي انتهى إليها البحث لا ينبغي لها أن تحول دون الرّجوع إلى مرحلة النّشأة في محاولة لاستكشاف عدد من الأسس والمعايير في التأريخ لمصطلحاتها ، وهي معايير إن لم تسمح دائما بالقطع فقد تسمح بغلبة الظن .

ج – المصطلح المبتدَع :

نفترض أن سيبويه والذين جاؤوا بعده ممّن ترك أثرًا مكتوبًا مقطوعًا بصحّته ، من أمثال الفرّاء والأخفش وأبي عبيدة وغيرهم ، قد ورثوا جزءًا من مصطلحاتهم عن السّابقين، وابتدعوا جزءًا آخر منها ، فما الذي ورثوه وما الذي ابتدعوه ؟ وما هي معايير التّمييز والتّأريخ ؟

أوّلا :

إنّ أوّل ما ينبغي الحذر منه الاعتقاد بأنّ العثور في كتاب من هذه الكتب على مصطلح ليس له وجود في كتب سابقيه دليل على ابتداع صاحب الكتاب له ، فكتب التراث ضاع منها الكثير ، والدّرس النحويّ ، القديم مثله كمثل دروس علوم الفقه والحديث والكلام وغيرها ، لم يكن وقفًا على ما هو مكتوب ، وإنّما كان يعتمد اعتمادًا كبيرًا على المشافهة ، ويتناقله التلاميذ عن شيوخهم . وهو أمرٌ كان قائمًا في أيّام سيبويه ، وظلّ شائعًا بعده بزمنٍ طويلٍ . ولهذا يقول الزّجاجي المتوفى عام 337 للهجرة عن العلل التي في كتاب الإيضاح إنها على ثلاثة أضرب : منها ما كان مسطرا في كتب البصريّين والكوفيّين ، ومنها ما ابتدعه على مذاهبهم ، ومنها ما أخذه مشافهة عن شيوخه ممّا لا يوجد في كتاب (الإيضاح، ص 78) . وليس من المستبعد أن يكون عددٌ من المصطلحات

الكثيرة الفريدة في كتاب دقائق التصريف لابن المؤدّب من هذا النوع الثالث المنقول مشافهةً دون أن يُعْتَمَدَ في كتاب .

ثانيًا :

يمكن الافتراض أن المصطلح المركّب الذي هو أقرب إلى الشرح منه إلى المصطلح ، حين يرد في كتاب سيبويه أو في كتب معاصريه ، فالأحرى به ألاّ يكون قديمًا ، وذلك كتسمية ما صار يعرف فيما بعد بالنّعت السبَبِيّ ، الذي يقول سيبويه عنه إنه "صفة ما كان من سببه" أي صفة ما كان من سبب الاسم ، "وصفة ما التبس به أو بشيء من سببه" (الكتاب : 18/2) . وكتسمية ما صار يعرف فيما بعد بنائب الفاعل ، وهو عند سيبويه "المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل" (الكتاب : 33/1) ، وتسمية ما صار يُعْرَفُ فيما بعد بالتّنازع ، وهو عند سيبويه الفاعلان والمفعولان اللذان "كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به" (الكتاب : 73/1) ، أي مثل الذي يفعل فاعلُه به ، وتسمية ما صار يعرف فيما بعد بالجملة ، وهو عند سيبويه "ما عمل بعضه في بعض" (الكتاب : 119/3) أو "كلام عمل بعضه في بعض واستغنى" (الكتاب : 417/1) ([11]) ، وتسمية الأفعال المضارعة ، وهي عند سيبويه "الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة والتاء والياء والنون" (الكتاب : 13/1) . وقد أصاب المهيري حين قال إن حرص سيبويه على وصف المفهوم دليل على أن التسمية "لم تكتسب بعد الصبغة الاصطلاحية التي تغني عن شرحها وتوضيحها" ([12]) .

ثالثًا :

إن جِدَّةَ المصطلح ليست وقفا على المصطلح المركب الذي هو أقرب إلى الشَّرح منه إلى التَّسمية ، بل قد تكون في المصطلح البسيط أيضًا ، ولكنها تكون فيه أخفى . إن ورود المصطلح البسيط دون أيّة قرينة مدعاةٌ إلى غلبة الظن بقدمه كمصطلحات الاسم والفاعل وغير ذلك . وعلى العكس من ذلك فإنّ ورود المصطلح البسيط مصحوبا بالشرح

---

(11) انظر لمزيد من التفصيل حسن حمزة : "عودة إلى المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه" : ص 33 - 36 .

(12) إشكاليّة التأريخ للمصطلح النحوي ، ص 480.

والتوضيح ، و لا سيما في أول موضع يرد فيه ، يعزز الاحتمال بابتداع النحوي له ، أو بتحميله دلالة جديدة لم يُسبَق إليها ؛ لأنّه لو لم يكن الأمر على هذا لما احتاج إلى توضيح . مثال هذا النوع من المصطلحات الجديدة أو التي دلت على مفهوم جديد مصطلح "الصرف" عند الفراء لأنه حين ذكره لأول مرة في معانيه قال :

"فإن قلت : وما الصّرف ؟ قلت أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عُطِف عليها ، فإذا كان ذلك فهو الصرف" (معاني القرآن : 33/1- 34) .

إنّ حاجة الفرّاء إلى شرح المصطلح دليلٌ على جدّته ، فلو كان معروفًا متداولاً بهذا لما احتاج إلى السؤال عنه وحَدِّه ([13]) .

شبيه بهذا مصطلحات المُحَال والقَبيح والمسند وغيرها في كتاب سيبويه ، فكلّ واحد من هذه المصطلحات يأتي مع حدِّه خلافًا لمصطلحات كثيرة أخرى يبدو أنّها كانت متداولة في أيامه لا تحتاج إلى حدٍّ ولا إيضاح . فالمحالُ في كتاب سيبويه "أن تَنْقُضَ أَوَّلَ كَلاَمِكَ بِآخِرِهِ" (الكتاب : 25/1) ، والقُبْحُ "أن تَضَعَ اللَّفْظَ في غَيْرِ مَوْضِعِهِ" (الكتاب : 26/1) ، والمسند والمسنَد إليه يَرِدَانِ في الكتاب مصحوبيْن مباشرةً بالحَدِّ ، فـ"هُمَا مَا لاَ يَغْنَى وَاحِدٌ مِنْهُمَا عن الآخَرِ ، وَلاَ يَجِدُ المُتَكَلِّمُ مِنْهُ بُدًّا" (الكتاب : 23/1) . أما في كتاب العين فـ"المُحَالُ مِنَ الكَلاَمِ مَا حُوِّلَ عن وَجْهِهِ" (مادة : ح ول) ، والقُبْحُ "نَقِيضُ الحُسْنِ" ، وليس في الحسن إلاّ قوله : "حَسُنَ الشَّيْءُ فَهُوَ حَسَنٌ" (مادة : ق ب ح ، ح س ن) ، والكلام "سَنَدٌ ومُسْنَدٌ" (مادة : س ن د) . وهذا يدفعنا إلى الافتراض بأن سيبويه ابتدع هذه المصطلحات ، عنينا بذلك أنّه حمَّلها معنى جديدًا لم يكن لها من قبل .

د – المصطلح المتوارث :

افترضنا أن كثيرًا من مصطلحات سيبويه ومعاصريه كان معروفًا متداولاً لا يحتاج إلى شرحٍ وتوضيحٍ . ونودُّ المضيَّ إلى أبعد من هذا الافتراض في محاولة تدبُّر المعايير التي قد

---

(13) لم يرد مصطلح الصرف بهذا المعنى في كتاب سيبويه ، إلا أنه استخدم مصطلح "صُرف" في موضع واحد من كتابه الكتاب : 31/3 ، في سياق قريب من السياق الذي يستخدم فيه الفرّاء مصطلح الصرف (انظر حسن حمزة وسلام بزي-حمزة : الصرف بين سيبويه والفراء ، ص 69) .

تسمح بالتأريخ لهذه المصطلحات ، ونسبتها إلى أصحابها من النحويّين الأوائل . ونحن نعرف أنه لا بدَّ لنا في هذا الأمر من أن نَعود إلى كتب اللاّحقين في النحو والأدب والتراجم وغيرها لِعَزْوِ المصطلحات إلى أصحابها ، وهو عمل تحفُّ به المزالق . غير أنه يُرجَى أن يكون للمجتهد فيه أجرَان إن أصاب، وإن أخطأ أجرٌ واحد .

عاد غيري كما عدتُ إلى كتب اللاّحقين يتَلَمّس مصطلحات النحويّين السّابقين من خلال الرّوايات والنصوص المنسوبة إليهم ، فليس من سبيل سوى هذا السّبيل . غير أن الرّوايات لا تؤخذ دون غربلة وتمحيص . ولست ممن يدعي أن الآخرين – جملةً – لا يغربلون ، فغربلة الرّوايات تقليد راسخ في التراث العربيّ منذ القديم . غير أن في غربلة الرّوايات وتمحيصها للإفَادَةِ منها في التأريخ للمصطلح ما يتجاوز الشروط التي غالبا ما يقف الباحثون عندها في حديثهم عن المصطلح النحوي القديم، فلا يكفي البحث في عدالة النّاقل وأمانته ، ولا تكفي صحة روايته فيما نحن بصدده . سأمثّل لما أريد بنصّ لابن حزم اخترته لطرافته . يتناول ابن حزم المتوفى عام 456 للهجرة في الباب الرابع المخصّص لكيفيّة ظهور اللغات من كتاب الإحكام في أصول الأحكام لغة أهل الجنة وأهل النّار ، فيقول :

"وقد ادعى بعضهم أن اللّغة العربيّة هي لغتهم ، واحتج بقوله عزّ وجلّ : (وآخر دعواهم أنِ الحمدُ لله ربّ العالمين) [يونس ، 10] ، فقلت له : "فقل إنّها لغة أهل النّار لقوله تعالى عنهم أنهم قالوا : [...] (لو كنا نسمع أو نعقل ما كنّا في أصحاب السَّعِير) [الملك ، 10] ، فقال لي : "نعم" ، فقلت له : "فاقْضِ أن موسى وجميع الأنبياء عليهم السّلام كانت لغتهم العربيّة ، لأن كلامهم محكيّ في القرآن عنهم بالعربيّة ؛ فإن قلت هذا كذَبْتَ ربَّك ، وكَذبَكَ ربُّكَ في قوله : (وما أرسلنا من رسول إلا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ليبيِّن لهم) [إبراهيم ، 4] ، فصحَّ أن الله تعالى إنما يحكي لنا معاني كلام كلّ قائل في لغتهم باللغة التي بها نتفاهم ليبيِّن لنا عزَّ وجلّ فقط [...] وقد أدّى هذا الوسواس العاميّ اليهود إلى أن استجازوا الكذب والحلف على الباطل بغير العبرانيّة ، وادعوا أنّ الملائكة الذين يرفعون الأعمال لا يفهمون إلا العبرانيّة ، فلا يكتبون عليهم غيرها . وفي هذا من السخف ما ترى" (الإحكام : 31/1– 32) .

قد يقال إن هذا النصّ لا إشكال فيه ، فلا جِدَالَ في أن نقل اللّفظ هنا إنّما هو بلفظ آخر لأنّه بلغة غير لغته ، وليس الأمر على هذه الصّورة في داخل اللغة الواحدة . إن في هذا الاعتراض من البداهة ما لا يمكن أن يغيب عن بالنا ونحن نقيس النقل في داخل اللغة الواحدة على النقل بين لغتين مختلفتين ؛ فقد أخذنا هذا النصّ لطرافته ووضوح المسألة فيه ، ليكون لنا سبيلا لتوضيح الملبس الغامض في التعبير عن المعنى بغير لفظه ؛ فنحن نعتقد أن الخلاف بين القضيّتين خلافٌ بين ما هو حتميّ وما هو محتملٌ راجحٌ ، فَتَغَيُّرُ اللّفظِ بين اللغتين أمر حتميّ بدهيّ ، وتغيُّرُ اللّفظِ في اللغة الواحدة أمر محتملٌ ، بل هو عندنا أمر رَاجِحٌ، ويُفْتَرَضُ أن يكون المبدأ الذي ينطلق منه الباحثُ ؛ فكل نقلٍ فالأحرى به أن يعتبر نقلا بالمعنى حتى يقوم الدّليل على أنه منقول بلفظه . على أن الباحثين غالبًا ما ينطلقون من مسلّمة معاكسة ؛ فكل رواية تصح عندهم تؤخذ دليلاً على المصطلح ، كأنّها منقولة نصّا بألفاظها حتى يقوم الدليل على عكس ذلك .

جرى في التراث النحوي العربيّ نقاش واسعٌ في قضيّة شبيهة بالقضيّة التي تعنينا وهي قضيّة نقل الرواية بألفاظها ، في الحديث النبوي ؛ فقد وقف النحويُّون العرب عموما موقفا حذرا من الحديث ، فلم يأخذوا منه إلا أقلّه ، ولم يكن له في كتبهم إلاّ دور هامشيّ محدود ، يستوي في هذا نحويو البصرة ونحويّو الكوفة ؛ فليس في كتاب سيبويه سوى ثمانية أحاديث في مقابل خمسين وأربع مائة آية ، وفي مقابل خمسين وألف بيت من الشعر . وليس في معاني القرآن للفراء سوى عشرة أحاديث في مقابل خمسين وتسع مائة بيت من الشعر ([14]) .

أمّا الفقهاء والمحدّثون وغيرهم من العلماء فلهم شأن آخر . يقول الكفوي : "والحديث المتعبَّد بلفظه كالأذان والتشهُّد والتّكْبير والتّسْليم ، وكذا الحديث المتشابه والذي هو من جوامع الكَلِمِ التي أوتيَها نحو : "الخراج بالضمان" ، و"العَجمَاءُ جُبار" لا يجوز نقلها

---

(14) انظر فهارس كتاب سيبويه في الجزء الخامس بتحقيق عبد السلام هارون ، والفهارس التي أعدها محمد بدوي للفراء Etude de la terminologie d'al-Farrâ' : pp. 73-86 . فإن تَدَبَّرْتَ هذه المواضع القليلة في الكتابين وجدت أن الأحاديث الثمانية في الكتاب لا يُنص على أنها للرسول ، وأن الأحاديث العشرة في المعاني لا يُستشهَد بها في مسائل النحو والصّرف .

بغير ألفاظها إجماعا . واختُلفَ فيما سوى ذلك . **والأكثر من العلماء ، ومنهم الأئمة الأربعة ، على جواز نقل الحديث بالمعنى** للعارف بمدلولات الألفاظ ، ومواقع الكلام من الخبر والإنشاء ؛ فيأتي بلفظ بدل لفظ النبي مساوٍ له في المعنى جلاء وخفاء من غير زيادة في المعنى ولا نقص ، لأن المقصودَ هو المعنى ، واللفظ آلة له . ومن أقوى حجتهم الإجماعُ على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به" (الكلّيات : 2/205-206) ([15]) .

لسنا هنا في معرض الدّفاع عن النحويّين ، وتدبّر الحجج لهم في وجه الخصوم الذين يتهمونهم بالاعتماد على أقوال العرب "وفيهم المسلم والكافر ، ولا يستدلّون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما" عن رسول الله ، وهو أفصح العرب ([16]) .

لقد كان بإمكان النحويّين حقًّا أن يسلكوا سبيلاً آخر غير السّبيل الذي سلكوه ، وهو القيام بغربلة الأحاديث ، ونقد سلسلة الأسانيد ، فإن كان أصحابها ممّن يؤخذ بعربيّتهم أُخذ بالحديث سواء أكان نقله نصًّا أم كان نقله بالمعنى ([17]) . غير أن اختلاف أغراض النحويّين والفقهاء من الحديث النبوي هو الذي يحدّد مواقفهم المختلفة منه ، وهي أغراض تتجاوز مسألة صحّة الرواية وعدالة الرّاوي وأمانته ؛ فغرض النحويّين في الحديث لفظُه، وليس هذا غرضَ غيرهم .

إن الأمر أكثر وضوحا في المسألة التي تعنينا : مسألة التاريخ للمصطلح ، فحين تكون المصطلحات مقصودة بأعيانها ، تأخذ قضيّة صحّة الروايات بعدًا آخر ، لا يكفي فيه التّسليم بالخَبَر للتّسليم بالمصطلح . غير أنّه يبدو أن الدّارسين لم يهتموا كثيرا بهذا الفارق الجوهري ، ولهذا تراهم يتحدثون بلا تحفظ عن مصطلحات أبي الأسود والحضرمي وأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر وغيرهم اعتمادا على ما يعزوه اللاّحقون إليهم من آراء قد تكون المصطلحات فيها منقولة بألفاظها ، وقد لا تكون .

---

(15) وانظر نقاشنا في الموضوع في الاقتراح للسيوطي ، ص ص 16-19.
(16) السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ، ص 18 .
(17) انظر Hassan Hamzé : *Les théories grammaticales d'az-Zajjâji* , 1/169-176

ليس هذا الحذر الذي ندعو الباحث إليه وقفا على كتب الأخبار والتراجم ، بل هو ملاحظة منهجيّة عامّة تستوي فيها كتب النّحو وكتب الأخبار والتراجم . لا شكّ في أن كتب النحو ابتداء من كتاب سيبويه ، وكتب العلماء العرب في المجالات المختلفة نقلت لنا مصطلحات كثيرة في النحو منسوبة إلى النحويين القدامى في مراحل التّأسيس قبل سيبويه . ولا شكّ في أنّ الجهد المبذول لجمعها ودراستها جهد ليْس باليسير ، وهو يستحق الثّناء والتقدير . غير أنّه قد لا يكفي ورود المصطلحات في كتب النحويّين منسوبة إلى شيوخهم ، لأنّهم غالبا ما ينقلون آراءهم بغير ألفاظهم . وسوف نتناول في التمثيل لهذه المسألة نقل سيبويه والزجاجي عن شيوخهما ، وليس بين الباحثين — فيما نزعم — من يتّهم واحدا منهما في نقله وأمانته .

– المثال الأوّل :

نقل سيبويه كثيرا عن شيوخه وعن شيوخ شيوخه ؛ فقد نقل عن الخليل ويونس والأخفش الأكبر وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق الحضرمي ، ولم يتّهمه القدامى في نقله ، بل يذكرون أنه قيل ليونس لما مات سيبويه :

"إن سيبويه ألف كتابا من ألف ورقة في علم الخليل . فقال يونس : ومتى سمع سيبويه عن الخليل هذا كله ؟ جيئوني بكتابه . فلمّا نظر في كتابه ورأى ما حكى قال : يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه ، كما صدق فيما حكى عني" (الزبيدي : طبقات النحويين ، ص 52) .

غير أنّ هذه الأمانة لا تسمح لنا بأن ننسب إلى شيوخ سيبويه المصطلحات التي وردت في ما نقله عنهم ونسبه إليهم ؛ فقد ورد ذكر الخليل الذي مات قبل سيبويه بسنوات معدودات (170 أو 175 للهجرة) في مئات المواضع من الكتاب حتى يوشك أن يكون حاضرا في كل باب من أبوابه . ومع هذا فإن مصطلحات الخليل في الكتاب لا توافق المصطلحات المنسوبة إليه في مفاتيح العلوم للخوارزمي ، ولا توافق المصطلحات المستخدمة في كتاب العين ([18]) .

---

(18) في نسبة كتاب العين للخليل حديث كثيرٌ لم ينته بعد رغم نشر الكتاب . انظر عبد القادر المهيري : الخليل بن أحمد وكتاب العين ،المنشور في كتاب : أعلام وآثار من التراث اللغوي : ص ص 9 – 35 .

عقد الخوارزمي في مفاتيح العلوم فصلا سمّاه "في وجوه الإعراب وما يتبعها على ما يُحْكَى عن الخليل بن أحمد" جاءت فيه المصطلحات التالية منسوبة بصريح العبارة إلى الخليل بن أحمد ، ونحن ننقل الفصل كاملا تتميما للفائدة :

"الرَّفع ما وقع في أعجاز الكَلِم مُنَوَّنًا نحو قولك (زَيْدٌ) ، والضمّ ما وقع في أعجاز الكَلِم غير منَوَّن نحو (يفعلُ) ، والتَّوجية [19] ما وقع في صدور الكلم نحو عين (عُمر) وقاف (قُثم) . والحَشْوُ ما وقع في أوساط الكلم نحو جيم (رجل) . والنَّجْرُ ما وقع في أوساط الأسماء دون الأفعال غير منوّن ممّا يُنَوَّنُ مثل اللام من قولك (هذا الجبلُ) [كذا] . الإشْمَامُ ما وقع في صدور الكلم المنقوصة نحو قاف (قيل) إذا أُشِمَّ ضمةً . النَّصْبُ ما وقع في أعجاز الكلم منوَّنًا نحو (زَيْدًا) . الفتح ما وقع في أعجاز الكلم غير منوّن نحو باء (ضربَ) . القَعْرُ ما وقع في صدور الكلم نحو ضاد (ضَرب) ، والتَّفْخِيمُ ما وقع في أوساط الكلم على الألفات المهموزة نحو (سأَل) . الإرْسَالُ ما وقع في أعجازها على الألفات المهموزة نحو ألف (قرأَ) ، والتَّيْسِيرُ هي الألفات المستخرجة من أعجاز الكلم نحو قول الله تعالى (فأضلّونا السبيلا) . الخَفْضُ ما وقع في أعجاز الكلم منونا نحو (زَيْدٍ) ، والكَسْرُ ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو لام (الجملِ) . والإضْجَاعُ ما وقع في أوساط الكلم نحو باء (الإبِل) ، والجَرُّ ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو (لم يذهبِ الرجل) ، والجَزْمُ ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة نحو (اضربْ) ، والتَّسْكِينُ ما وقع في أوساط الأفعال نحو فاء (يفْعل) ، والتَّوْقِيفُ ما وقع في أعجاز الأدوات نحو ميم (نَعَمْ) ، والإمَالَةُ ما وقع على الحروف التي قبل الياءات المرسلة نحو (عيسى وموسى) ، وضدها التَّفْخِيمُ . النَّبْرَةُ الهمزة التي تقع في أواخر الأفعال والأسماء نحو (سبأ وقرأ وملأ) " (مفاتيح العلوم : ص 30) ؛ وفيما يلي جدولٌ بحركات أواخر الكلم :

---

(19) كذا في النص المطبوع ، وربما كان المصطلح (التوجيه) لأنه في صدر الكلمة .

الحركة	الكلمة						
	منونة	غير منونة					
	اسم	اسم		اسم		فعل	
			آخره ألف			مهموز	في الوصل
ـُـ	رفع			ضم			
ـَـ	نصب		تيسير	فتح	إرسال		
ـِـ	خفض	كسر					جر
ـْـ				جزم			توقيف

جدول مصطلحات الحركة الأخيرة عند الخليل

أما سيبويه فيستخدم مصطلحات تشبه تلك التي استقرت في التراث النحويّ في مسائل الإعراب والبناء . فيقول في الباب المخصص لمجاري أواخر الكَلِمِ من العربيّة :

"وهي تجري على ثمانية مجار : على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والوقف . وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف . وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأُفْرُقَ بين ما يدخله ضَرْبٌ من هذه الأربعة لِمَا يُحْدِثُ فيه العاملُ – وليس شيء منها إلاّ وهو يزُول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضَرْبٌ من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب" (الكتاب : 13/1) .

تبدو المصطلحات التي ينسبها الخوارزمي إلى الخليل أغنى من مصطلحات الكتاب . غير أنها لا تعتمد على معيار واحد في التصنيف ، فهي لا تُعْنَى بحركات أواخر الكلم فحسب ، بل تهتم كذلك بصدورها وأوْساطها ، وهي تهتم بنوع الحرف مهموزا أو غير

مهموز كما تهتم بتمييز الاسم من الفعل من الحرف ، وبكون اللفظ منوّنًا أو غير منوّنٍ ، ومنقوصا أو غير منقوص ، وفي حال الوصل أو في حال الوقف (20) .

في مقابل هذا الغنى في المصطلح يظهر نقصٌ فاضحٌ في المعيار النحويّ ، وهو المعيار الوحيد الذي يجعله سيبويه أساس مصطلحه ؛ فلا يقوم التّمييز بين المصطلحات عند سيبويه على نوع الكلمة أو على طبيعة الحرف الأخير وما يصحبه من التنوين ، بل على الوظيفة النحويّة للحركة اعتمادًا على نظريّة العامل ، ولذلك فهو لا يهتم لا بحركات أواخر الكلم ويُهْمِلُ ما عداها ، ثم يميّز حركة آخر الكلمة انطلاقا من هذا المبدإ ؛ فهي رفع ونصب وجرّ وجزم حين تكون حركة إعراب تأتي بعمل عامل ، وهي ضم وفتح وكسر ووقف حين تكون حركة بناء يُبْنَى عليها الحرف بناءً لا تغيّره العوامل ، ولا يكون لطبيعة الحرف ، ولطبيعة الحروف المصاحبة ، ولكل وجوه الاتفاق ، ولكل وجوه الاختلاف الأخرى ، أيّة قيمة في التصنيف .

الحركة	في الإعراب	في البناء
ـُـ	رفع	ضم
ـَـ	نصب	فتح
ـِـ	جر	كسر
ـْـ	جزم	وقف

جدول مصطلحات الحركات عند سيبويه

---

(20) لاحظ عبد القادر المهيري حرص الخليل في كتاب العين على تنويع المصطلحات فقال : "وأول ما يُلحظ أن الخليل يبدو أحيانا حريصا على التمييز بين الظواهر المتقاربة بتخصيص مصطلح لكل واحد منها خلافا لما سيشاع في التراث النحوي ؛ فالخليل يميز عن طريق الاصطلاح بين ظاهرة التثقيل المتمثلة في إدغام الحرفين، كما هو الشأن في (صَلَّ) وظاهرة التضعيف، في مثل (صَلْصَلَ) [...]. ويبدو الحرص على تنويع المصطلحات لإبراز الفروق بين الظواهر المتقاربة في تمييزه بين درجات التعدية ؛ فالمصطلح المقابل لـ(لازم) هو (المجاوز) كما يدل عليه قوله : (رجعت رجوعا ورجّعته يستوي فيه اللازم والمجاوز). ويبدو مصطلح (المجاوز) خاصا في استعماله للمتعدي إلى مفعول بينما يسمى المتعدي إلى مفعولين (متعديا) . وفي هذا يقول : (والمجاوز مثل (ضرب بكر عمرا) ، والمتعدي مثل (ظن بكر عمرا خالدا) " : (على هامش المصطلح النحوي : ص 175) .

إن مقارنة المصطلحات المنسوبة إلى الخليل بمصطلحات سيبويه في الكتاب بالغة الدّلالة في قضيّة النّقل ؛ فمصطلحات التلميذ لا توافق مصطلحات أستاذه ، ولن تجد في ما نقله سيبويه عن الخليل – على كثرة ما نقل عنه – أثرا للمصطلحات التي ذكرها الخوارزمي، ونسبها إلى الخليل مع حدِّ كل واحد منها ([21]) . وليس هذا الخلاف في المصطلحات بين الشيخ وتلميذه ، وذلك الغياب لمصطلحات الأول في نقول الثاني – إن صحت نسبة مصطلحات الخوارزمي للخليل – أمرا غريبا مستهجنًا، بل الغريبُ والمستهجنُ أن يكون الأمر على خلاف هذا ؛ فعلى المرء أن يتصور اللّبس الحاصل لو نقل سيبويه آراء الخليل مستخدما مصطلحات الخليل في الرّفع والنّصب والجرّ والجزْم وغيرها ، وهي مصطلحات لا تعبّر عن المفاهيم التي تعبر عنها مصطلحات الرفع والنصب والجر والجزم عند سيبويه .

إن كان سيبويه قد غيَّرَ مصطلحات شيخه فلا ريْب في أنّه فعل ذلك ليستقيم له مصطلح متجانس قائم على اعتبار واحد ينطلق من نظريّة العامل التي تشكل حجر الزاوية في النظريّة النحويّة ، وتجعل من تصنيف المصطلح أداة في خدمتها ، وليس هذا ما نراه في المصطلح المنسوب إلى الخليل لتعدد المعايير التي ينطلق التصنيف منها . وقد حاولنا تتبع بعض مصطلحات الإعراب التي تعنينا في كتاب العين فكان لافتا غياب المعنى الاصطلاحي للرفع والضم والخفض والجر والكسر والفتح والسكون ؛ فهو لا يفسر إلا معنى الكلمة اللغوي المعجمي . على أنه قد أشار أحيانا إلى المعنى الاصطلاحي فقال في (الجزم) إنه "الحرف إذا سكن آخره"، وفي (النصب) إنه "ضد الرفع في الإعراب" . وقد يستخدم الرفع والنصب والجر بمعانيها في الاصطلاح فيقول في باب اللفيف من النون عن (الآن) إنه يلزمه الساعة التي يكون فيها الكلام ، ثم يضيف :

---

(21) في تهذيب اللغة للأزهري مصطلحات كثيرة في علم الأصوات منسوبة إلى الخليل ولكنها ليست في كتاب سيبويه كـ(الأسلة) و(الذلق) و(الذولق) و(العكدة) و(الغار) و(الطلاقة) و(النصاعة) وغيرها. غير أن هذا الأمر ليس غريبا، ولا علاقة له بما نحن فيه من نقل التلاميذ عن شيوخهم لأن سيبويه لم يذكر الخليل قط في الأبواب التي خصصها للأصوات ، ولم ينقل، فيما بعد، عنه شيئا في هذا المجال (G. Troupeau : *Lexique-index du Kitâb de Sibawayhi*, pp. 16-17.)

"والعرب **تنصبه** في الجر **والنصب** والرفع لأنه لا يتمكن في التصريف" يريد بهذا أنه مبني على الفتح ولو كان في موقع جر أو نصب أو رفع . ويبدو استخدامه للنصب مرتين : مرة بمعنى الفتح ، ومرة بمعنى النصب دون تفريق بين مصطلحات الإعراب ومصطلحات البناء . وقد رجعنا إلى كتاب سيبويه ولاحقنا المواضع التي ينقل فيها عن الخليل علّنا نظفر بالمصطلحات التي وجدناها في نصّ الخوارزمي ، وكان اهتمامنا منصبا على مصطلحات الرفع والضم ، والنصب والفتح ، والجر والكسر والخفض ، والجزم والوقف والسّكون لنرى إن كانت هذه المصطلحات تطابق في المنقول عن الخليل ما ذكره الخوارزمي وتختلف عما قرره سيبويه في الباب الثاني من كتابه في استخدامه لها فرقًا بين ألقاب الإعراب والبناء، فلم نحْلَ بطائلٍ ؛ فقد كانت جميعا مستخدمة بالمعنى المعهود في كتاب سيبويه (22) .

إن كانت المصطلحات المنسوبة إلى الخليل في مفاتيح العلوم للخوارزمي مصطلحات الخليل حقا — وهي مغايرة لمصطلحات كتاب سيبويه — فلا بد من الإقرار بأن صحة الروايات وعدالة ناقليها وأمانتهم لا تكفي في التثبت من نسبة المصطلحات إلى أصحابها لأن النقل غالبا ما يكون بالمعنى ، ولا يكون بالضرورة نصًّا باللفظ المروي .

المثال الثاني :

يقدم الزجاجي المتوفى عام 337 للهجرة ، مثالا صريحا يعزز المثال السابق ، ويؤكده ، ويدفع إلى الاحتراز من نسبة المصطلحات إلى المتقدّمين اعتمادًا على نقول المتأخرين ، أو على نقول تلاميذهم ، حتى حين لا يكون ثمّة شكّ في أمانة النّاقل ، وعدالته، وصدق روايته .

ينقل الزجاجي في كتاب الإيضاح في علل النحو ما كان من جدل شهدته بغداد بين نحويّي البصرة والكوفة . وكان الزجاجي واسع الاطلاع على ما يجري في عصره من نشاط نحوي ولغوي ، وكان في وسط الصراع المحتدم بين النحويين والمنطقيّين من جهة وبين النحويّين أنفسهم — بصريّين وكوفيّين — من جهة أخرى ؛ فقد تتلمذ على كثيرين

---

(22) انظر أمثلة في الكتاب : 92/1 ، 102، 279 ، 282- 283 ، 378 ، 395 ، 409 ؛ 3، 16- 17، 37 ، 54 ، 63 ، 88 ، 89 ، إلخ .

من علماء البصرة وعلماء الكوفة في بغداد ، وذكر عددا كبيرا منهم في الإيضاح كالزجاج وابن السرّاج من البصريّين ، وابن كيسان وابن شقير وابن الخياط وابن الأنباري من الكوفيين ، ونقل طرفا من السجال الدائر بينهم، نَصٌّ على أمانته في ما نقل عنهم في أكثر من موضع . غير أنه نصٌّ – والظّفَرُ بمثل هذا النصّ عزيز — على أن هذه الأمانة لا تكون في المصطلحات . يقول الزجاجي في ذكر مصادره :

"اعلم أن العلل التي أُودِعُهَا هذا الكتاب والاحتجاجات هي على ثلاثة أضرب : منها ما كان مسطرًا في كتب البصريّين والكوفيّين **بألفاظ مستغلقة صعبة ، فعبّرت عنها بألفاظ قريبة من فهم الناظرين** في هذا الكتاب ، فهذّبتها وسهّلت مراتبها والوقوف عليها [...] " (الإيضاح : ص 78) .

ويقول في موضع آخر :

"وإنّما ذكرت لك أسماء من أخذت عنه ، وقرأت عليه ، لتكون على ثقة مما أنقله إليك، وأسنده إلى كل فريق منهم . **وأكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين إنما أعبر عنها بألفاظ البصريين**" (الإيضاح : ص ص 79 – 80).

هـ – معايير الاختيار :

حين ينقل النحوي آراء السّابقين فإنّه يهتم أوّلاً وأخيرًا بالفكرة التي ينقلها ، فيستخدم في سبيل هذا الهدف مصطلحاته هو ، أو المصطلحات المتواضع عليها في زمانه عند من يكتب لهم ، لا مصطلحاتِ المنقول عنه . غايته من ذلك إيصال المعنى بأيسر السبل ؛ فإن وافقت مصطلحاتُ المنقول عنه هذه المصطلحاتِ الشائعة تركها على حالها ، وإن خالفتها فقد يُغَيِّرُهَا ، لا لنقصٍ في أمانته ودقّته ، بل خدمةً للنصّ المنقول نفسه ليكون واضحا مفهوما عند من يتوجه إليه ، إلاّ إنْ كان نَقْلُ المصطلح غايةً يتوخى الناقلُ الوصُولَ إليها .

غير أنّ هذا الشكّ المنهجيّ الذي لا بدّ منه لا ينبغي له أن يكون ذريعةً إلى إقفال باب البحث ، ورفض مبدإ نسبة المصطلحات إلى النحويّين القدامى قبل سيبويه ، وإنّما ينبغي أن يكون دافعا لنا إلى الاحتراز قبل اعتماد ما تحمله الروايات من مصطلحات ؛ فلا

بدّ من الركون إلى عدد من المعايير تتجاوز صحّة الرواية وعدالة ناقليها للاستئناس بها في التأريخ للمصطلح النحويّ القديم ، وترجيح نسبته إلى هذا النحويّ أو إلى ذاك . وسوف نتناول عددًا من هذه المعايير أملاً في فتح باب النّقاش وإثرائه وصولا إلى تأسيسِ المبادئ التي يمكن أن يقوم عليها درس مصطلحات مرحلة النّشأة في المعجم النحوي التاريخي :

1- أوّل هذه المعايير : العثور على نصوص مكتوبة في مرحلة النشأة التي تعنينا ، أي العثور على نصوص مكتوبة قبل كتاب سيبويه . قد يقال إن هذا المعيار كعنقاء مُغْرِب ؛ فليس عندنا في النحو كتاب قبل كتاب سيبويه ، ولا تذكر المصادر إلا كتابين في النحو لعيسى بن عمر في بيتين منسوبين إلى الخليل بن أحمد ([23]) :

بَـطَلَ النحوُ جميـعا كلـه غير ما أحدثَ عيسى بنُ عُمر
ذاك "إكمالٌ" وهذا "جامعٌ" فهما للناس شمـسٌ وقمَـر

غير أنّ في وجود هذين الكتابين نظرا ، فلم ينقل لنا مصدر من المصادر شيئا منهما ، وكان من المتوقع أن ينقل سيبويه عنهما شيئا في كتابه ، ولكنّنا لا نجد لهما ذكرًا لا في الكتاب ولا في غيره ، ومع أن سيبويه يذكر عيسى بن عمر اثْنَتَين وعشرين مرة ([24]) ، ليس في واحدة منها إشارة إلى نص مكتوب ، فلا يمكن الاعتماد على هذين الكتابين . ليست الكتب التي نعنيها إذن كتبا في النحو ، بل في موضوعات أخرى لا يستبعد أن ترد فيها بعض مصطلحات النحويّين لتداخل العلوم ، ولا سيما الأصيلة منها في ذلك الزمان ، ككتب التفسير والفقه وغيرها . من هذه الكتب مثلا تفسير القرآن لمقاتل بن سليمان المتوفى عام 150 للهجرة ، وديوان الخِرْنِق بنت بدر بن هَفّان ، أخت طرفة بن العبد ، برواية أبي عمرو بن العلاء المتوفى عام 154 للهجرة . فقد وجدنا مصطلحات النحو والرفع والنصب في هذا الديوان . يقول أبو عمرو بعد أن يذكر بيت المرار بن سعيد الأشتر :

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بِشْرًا عليه الطيرُ تركبه وقوعا

"هذا كذا يرويه **النحويّون**" (الديوان : ص ص 36-37).

---

(23) الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين، ص 23.
(24) انظر فهرس الأعلام في الجزء الخامس من الكتاب بتحقيق عبد السلام هارون .

فإن كان اسم النسبة (نحوي) موجودا فمصطلح (النحو) حاصل في الكفّ [25] .

ويقول في أبيات الخِرْنِق في رثاء زوجها بشر بن عمرو ما يلي :

"النازلون بكلّ مُعْتَــرَكٍ والطيبين معاقــدَ الأزُرِ

[...] ويروى (النازلين) و(الطيبين) . ويروى (النازلون بكل معترك والطيبون)

الضاربــون بْحَوْمَةٍ نُزِلَتْ والطاعنون بأذْرعٍ شُعُرِ

[...] ويروى (الضاربون والطاعنون) ، و(الضاربين والطاعنين)

والخالطون نَحيتَهم بنُضارهم وذَوي الغنى منهم بذي الفقْرِ

ويروى (والخالطين) . وهذا كلّه إذا **نصبت** شيئا منه فإنما **تنصبه على المدح** ، وتريد (أعني الخالطين) ، (أذكر الطيبين) . وإذا **رفعت** شيئا منه بعد **منصوب** فإنما تريد (أذكر الضاربين) و(هم الطاعنون) ، و(أعني النازلين) و(هم الطيبون)" : (الديوان ، ص ص 44-45) [26] .

هذه إذن ثلاثة مصطلحات ليست منقولة بالمعنى لأنها ترِد في نصّ مكتوب يعودُ إلى مرحلة النشأة ، فإن صحّت رواية الدّيوان لأبي عمرو بن العلاء أُخِذَ بالمصطلحات النحويّة التي فيه .

2 – ثاني هذه المعايير : أن تكون الرّواية منقولة عن نص مكتوب ، فيُضْمَن حينذاك ألاّ يكون النقل نقلاً بالمعنى . وهذا معيار يعزّ وجوده لندرة النصّوص المكتوبة في تلك الفترة الزمنيّة المتقدّمة ، وليس منه إلا أمثلة قليلة كتلك الرّواية ، أو تلك الرّوايات التي أثارت جدلاً بين الباحثين ، والتي تتحدث عن رقعة ألقاها عليٌّ إلى تلميذه أبي الأسود . تقول الرواية ما يلي : قال أبو الأسود :

---

(25) استعرنا عبارة "حاصل في الكف" من ابن جنّي ، وهي عبارة يستخدمها لإثبات الفعل المبني للمجهول "نُرْهِمَ" الذي لم يُسمع عن العرب ، ولكن حكى أبو زيد : (رَجُلٌ مُدَرْهَمٌ) ، فقال ابن جني : "إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف" (الخصائص : 358/1) .

(26) يجعل سيبويه النصب على الشتم والذم ، أو على المدح والتعظيم : "وإن شئت أجْرَيْتَ هذا كله على الاسم الأول ، وإن شئت ابتدأته جميعا فكان مرفوعا على الابتداء. كل هذا جائز في ذين البيتين وما أشبههما، كل ذلك واسع" (الكتاب : 65/2) .

"ثم أتيته بعد ثلاث ، فألقى إليّ **صحيفة** فيها : بسم الله الرحمان الرحيم ، الكلمة اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل . ثم قال : تَتَبَّعْهُ وزِدْ فيه ما وقع لك . واعلمْ يا أبا الأسود أن الأشياء ثلاثة : ظاهر ومضمر ، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر . وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر" (27) .

فالاسم والفعل والحرف والظاهر والمضمر وما ليس بظاهر ولا مضمر مصطلحات تنسبها الرواية نصّا أيضًا إلى علي . ولا يدور الجدلُ في هذه الحالة على نقل النصّ بألفاظه أو بمعانيه، بل على صحّة الرواية نفسها ، فإن صحّت الرواية ثبت ما فيها من مصطلحات لأنها منقولة بأعيانها .

وقريب من هذه الرواية ما ذكره ابن النديم عن مصطلحي الفاعل والمفعول ، غير أنه لا ينقل النصّ في هذه الرواية ، بل يلخصه ، فيمكن أن يتطرق الشكّ إلى المصطلح . يقول في الفهرست : "ورأيت ما يدل على أن النحو عن أبي الأسود ما هذه حكايته ، وهي أربعة **أوراق** أحسَبها من ورق الصّين ترجمتها : هذه فيها كلامٌ في الفاعل والمفعول من أبي الأسود، رحمة الله عليه ، **بخط** يحيى بن يعمر" (الفهرست ، ص 61) .

3 – ثالثُ هذه المعايير : الرّواية الشفويّة التي فيها نصّ على المصطلح ، عنينا بهذا أن ينص العالِم في ترجمته للنحويّ ، أو في نقله عنه ، أو في إشارته إليه ، أنه ينقل مصطلحه . وهذا شرط يعز وجوده . غير أنّنا قد نجد نماذج منه كذلك النموذج الذي نقلناه كاملاً كما ورد في نصّ الخوارزمي عن مصطلحات الخليل بن أحمد ، فقد جاء فيه : "في وجوه الإعراب وما يتبعها **على ما يُحكى** عن الخليل بن أحمد " (مفاتيح العلوم : ص 30) ، فالخوارزمي لا ينقل في هذا الباب آراء الخليل النحويّة ، وإنما ينقل المصطلحات المنسوبة إليه مع حدودها ، كالرفع والنصب والنجر والإرسال والإضجاع والتوقيف وغيرها . قد تكون نسبة هذه المصطلحات إلى الخليل صحيحة وقد لا تكون ، فهي منقولة "على ما

---

(27) انظر الرواية في تاريخ النحو لعصام نور الدين : 21 – 22 ، نقلا عن أمالي الزجاجي بتحقيق عبد السلام هارون : 238 – 239 .

يُحكى" عن الخليل . فإن ثبتت الرواية التي ينقلها الخوارزمي ثبتت المصطلحات ، ووجب اعتمادها ، وهذا يعني أن الخلل المصطلحي هنا – إن كان ثمة من خَلل – إنما هو خَلَلٌ يأتي من الشكّ في صحّة الرّواية ، لا من الشكّ في المصطلحات المستخدمة في رواية صحيحة .

وقد يكون النص على المصطلح باستخدام عبارة من عبارات التسمية، كفعل "سمّى" أو ما شابهه . مثال هذا المعيار استخدام فعل التسمية للنصّ على مصطلح (اللغات) المنسوب إلى عيسى بن عمر في رواية القفطي الذي يقول :

"إن عيسى بن عمر وضع كتابه على الأكثر ، وبوبه وهذبه ، **وسمى** ما شذّ عن الأكثر لغات" ([28]) .

4 – رابع هذه المعايير : أن يشير الراوي إلى المصطلح إشارة غير مباشرة تقترب من النص عليه . يقدم الزجاجي مثالا لهذا المعيار أخذناه وإن لم يكن ينتمي إلى الفترة الزمنيّة التي تعنينا . فقد صرّح الزجاجي بأنه كان ينقل آراء الكوفيين مستخدما مصطلحات البصريين، غير أنه في إحدى رواياته ينُصُّ على مصطلحي (الأداة) و(دائم الفعل) أو (الفعل الدائم) فيقول :

"احتجاج آخر للكوفيين . قال بعضهم "وقع الفعل بين الأداة والاسم – **يعني** بالأداة حروف المعاني – قال : فأشبه الأداة بأنه لا يلزم المعنى في كل الحالات كما يلزم الاسم صاحبه [...] ، وأَشْبَهَ الاسمَ بوقوعه على دائم الفعل – وهو الذي قدمنا ذكره ([29])– فأُعطِيَ بحِصَّةِ شبهه الاسمَ الرفعَ والنصبَ ، ومنع من الخفض لتقصيره عن كل منازل الأسماء ، وخُصَّ بالجزم وترك التّنوين في كل حال لحصّة شبهه الأداة لأنّ الأداةَ حقها السّكون ولا تعرب ولا تنوّن لعدمها تَمَكُّنَ الأسماء . هذا الفصل صحيح ، وهو مذهب البصريّين بعينه – وإن كان **بغير ألفاظهم** – لأنّ صاحبه جعل المعرَب من الأفعال مضارعا للأسماء ، والمبني منها مضارعا لحروف المعاني . هذا قول سيبويه وجميع البصريين" (الإيضاح : ص 82) .

---

(28) انظر محمد خير الحلواني : المفصل في تاريخ النحو ، ص 171 ، نقلا عن إنباه الرُّواة : 375/2 .
(29) ذكر الزجاجي أن الكوفيين يقولون إن الأفعال تقع على الأوقات الطويلة المتصلة المدة فـ(يقوم) يحتمل معنى (قائم) ، وهو عند الكوفيين فعل دائم ، وتأويل (سوف يقوم) على الاستقبال (الإيضاح: ص 80) .

5 – خامس هذه المعايير : ذكرُ العناوين والأبواب والفصول ، دون النصّ على التسمية . يكاد هذا المعيار يكون تصريحا – وإن كان أقل تثبتا من المعيار السابق – لأن الأبواب والفصول عناوين ، فالأرجح أن تكون نصّا ، وإن لم يرد لفظ من ألفاظ التسمية في عرضها . مثال هذا المعيار قول الزبيدي عن دور أبي الأسود وعبد الرحمن بن هرمز ونصر بن عاصم :

"فوضعوا للنحو أبوابا وأصّلُوا له أصولاً ، فـ**ذكروا** عوامل الرّفع والنّصب والخفض والجزم ، ووضعوا **باب** الفاعل والمفعول والتعجّب والمضاف" (طبقات النحويين ، ص ص 11 – 12) .

وقول أبي حرب بن أبي الأسود :

"أول **باب** رسم أبي من النحو **بابُ** التعجب" ([30]) .

6 – سادس هذه المعايير : اختلاف المصطلح المروي عن مصطلحات الراوي ، لأنه إن كان المصطلح مطابقا لمصطلح الناقل احتمل الأمرين معا ، فربما كان للعالم المنقول عنه، وربما كان للنّاقل . أما إذا كان مغايرا لمصطلح الناقل فهو منقول بنصه ، فالقفطي مثلا يسمي علم النحو نحوا ، وهو المصطلح الذي استقر في التراث. غير أنه حين يتحدث عن النحويّين القدامى وينقل الرّوايات عنهم يسميه (العربيّة) ، فيغلب على الظنّ أن المصطلح للقدامى لأنه لو لم يكن الأمر كذلك لاستخدم مصطلحه هو ، أي مصطلح النحو ، لا مصطلحا آخر . مثاله هذا النص الذي يتراوح فيه مصطلحا العربيّة والنحو في حديث القفطي عن عبد الرحمن بن هرمز :

"قال أهل العلم إنه أول من وضع علم **العربية** ، والسبب في هذا القول أنه أخذ عن أبي الأسود الدؤلي ، وأظهر هذا العلم بالمدينة . وكان من أعلم الناس **بالنحو** ، وما أخذ أهل المدينة **النحو** إلا منه" ([31]) .

---

(30) انظر عوض القوزي : تطور المصطلح النحوي، ص 35، نقلا عن إنباه الرواة : 1/ 16 .
(31) انظر محمد خير الحلواني : المفصل في تاريخ النحو ، ص 114 .

7 – سابع هذه المعايير : وحدة المصطلح رغم تعدد الروايات والمذاهب ، فوحدة المصطلح الذي ينقله علماء كثيرون مدعاة إلى الظن بصحّته . ربما يكون هذا المعيار مع المعيار السابق ، من أكثر المعايير خصوبة في مجال البحث عن مصطلحات النحويين القدامى ، كما هو حال استخدام مصطلح (العربيّة) لتسمية النحو عند ابن سلاّم ، وابن قتيبة ، وابن حجر ، وغيرهم ، فقد قال ابن سلاّم في الطبقات :

"كان أوّلَ من استَنّ **العربيّة** ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها أبو الأسود الدّؤلي" ؛

وقال ابن قتيبة في المعارف :

"أول من وضع **العربيّة** أبو الأسود" ؛

وقال ابن حجر في الإصابة :

"أول من ضبط المصحف ووضع **العربيّة** أبو الأسود" (32) .

وكلما كثرت الروايات وتعدّدت المذاهب وبقي المصطلح واحدا تعزّز الاعتقاد بصحة المصطلح . غير أن هذا المعيار الذي لا يورث يقينًا يبعث على غلبة الظن ، ويسمح بالترجيح دون أن يسمح بالقطع ؛ فقد تتّفق الرّوايات في ترك المصطلح القديم واعتماد ما شاع في الأزمنة اللاحقة .

ويظهر المعياران الأخيران السّادس والسّابع في هذا الخبر الذي تتعدّد رواياته فتجتمع على مصطلح (الرفع) ، وتستخدم إحداها مصطلحا مغايرا لمصطلح الراوي . تدور الروايات حول نقد يحيى بن يعمُر لقراءة الحجّاج "قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانُكم وأزواجُكُم وعشيرتُكم وأموالٌ اقترفتموها وتجارةٌ تخشون كسادها ومساكنُ ترضونها أحبَّ إليكم من الله ورسوله وجهادٍ في سبيله فتربّصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين" [9 : التوبة ، 24] برفع (أحَبُّ) . يقول يحي بن يعمر للحجّاج في رواية السّيرافي :

"فـ**ـترفع** (أحبُّ) وهو منصوب" (33) ،

---

(32) انظر محمد الطنطاوي : نشأة النحو ، ص32 – 33.

وفي رواية الزبيدي :

"فتقرؤها (أحبُّ) بـــ**الرفع** والوجه أن تُقرأ بالنصب على خبر (كان)" (34) .

وفي رواية القفطي :

"إنك **ترفع** ما يوضع ، وتضع ما **يُرفع**" (35) .

قد تكون العبارة في هذه الرّواية الأخيرة أقرب إلى مصطلحات مرحلة النشأة من عبارة السيرافي ، ومن عبارة الزبيدي التي تتحدث عن "النصب على خبر كان" فتستدعي مصطلحا متأخرا ليس له وجود حتى في كتاب سيبويه (36) .

قد ينطبق على المصطلح واحد من هذه المعايير فيدفع إلى اعتماده ، وقد ينطبق عليه أكثر من واحد فيعزّز القناعة بنسبته إلى النحويّين القدامى . غير أنه لا بدّ أخيرا – إلى جانب هذه المعايير التي تتناول ما يشبه علم الرواية – من النظر النقدي في الروايات في ما يشبه علم الدراية ، لملاحظة مطابقة مصطلحات الأقدمين للقوانين الطبيعيّة في نشوء المصطلح وتطوره . ولا بدّ من التنبيه مرّة ومرّتين ومرات ، إلى أنّ ورود مصطلح ما عند الأقدمين في مرحلة النشأة ، ثم عند اللاّحقين في كتاب سيبويه وفي كتب من تلاه كمصطلحات الرفع والنصب ، لا يعني بداهة أن المفهوم واحد عند الجميع ، فقد يكون للفظ الواحد أكثر من مفهوم فلا يكون مصطلحا واحدا في حقيقة الأمر لأن اختلاف المصطلحات رهين باختلاف مفاهيمها وحدودها . مثال ذلك أن الرفع والنصب والضم والفتح وغيرها من الحركات عند سيبويه وعند من تلاه ، مرتبطة بنظريّة العامل وتقسيم الكلام إلى مُعْرَبٍ ومبنيٍّ ، ولا تؤخذ حدودها ومفاهيمها إلاّ من داخل هذه النظريّة وهذا التقسيم ، فهل كان الأقدمون الذين استخدموا مصطلحات الرفع والنصب والضم والفتح يعرفون هذه النظريّة وينطلقون منها لنسلم بوحدة هذا المصطلح عند النحويّين ؟ أخشى ألاّ

---

(33) أخبار النحويين البصريين : ص 41 .

(34) طبقات النحويين واللغويين : ص 28 .

(35) عوض القوزي : المصطلح النحوي، ص ص 43 – 44 .

(36) يقول القوزي إنه وجد هذا المصطلح الأخير عند سيبويه (الكتاب : 97/4) غير أنه ليس في السياق الذي ورد فيه المرفوع والموضوع في الكتاب ما يسمح باعتبارهما مصطلحين ، فقد قال سيبويه في باب اسم المفعول : "وكذلك المرفوع والموضوع ، كأنه يقول : له ما يرفعه، وله ما يضعه ".

يكون الأمر على هذه الصورة ([37]) ، وأخشى أن يحتاج هذا المبدأ الجوهريّ إلى إلحاح كثير حتى يترسّخ في أذهان الدّارسين ، فنحن أحوج ما نكون إليه في بناء المعجم التاريخيّ .

حسن حمزة

مدير مركز البحث في اللسانيات العربية

مركز البحث في المصطلحات والترجمة،

– جامعة ليون 2 – فرنسا

مصادر البحث ومراجعه

1 – باللغة العربيّة :

الأخفش الأوسط : معاني القرآن ، تحقيق فائز فارس ، ط. 2 ، 1401/1981.

ابن جني : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1371 هـ /1952م .

الحلواني ، محمد خير : المفصل في تاريخ النحو ، الجزء الأول ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط.1 ، 1399/1979 .

حمزة ، حسن : "عودة إلى المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه"، مجادلة السائد في اللغة والأدب والفكر ، أعمال ندوة "مجادلة السائد" لعام 1996 بإشراف توفيق بن عامر ، منشورات كليّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بتونس ، السلسلة 7 ، المجلد 12 ، 2002 ، ص ص 21 -47 .

ـــــــ "في تطور المصطلح النحوي العربي"، دوريّة علوم اللغة ، القاهرة ، عدد خاص عن المصطلح النحوي العربي بإشراف حسن حمزة ، تحت الطبع .

حمزة ، حسن، وبزي– حمزة ، سلام : "الصرف بين سيبويه والفراء" ، مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني ، العدد 53 ، السنة الحادية والعشرون 1418/1997 ، ص ص 65-83 .

الخِرْنِق بنت بدر بن هفان : الديوان ، برواية أبي عمرو بن العلاء تحقيق يُسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط ٢ ، 1410 هـ/1990 م .

---

(37) انظر مقالتنا "في تطور المصطلح النحوي العربي" في العدد الخاص عن المصطلح النحوي العربي الذي سوف تصدره دوريّة علوم اللغة بالقاهرة.

الخليل بن أحمد : كتاب العين ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ط 1 ، 1408 هـ /1988 م .

الخوارزمي ، محمد بن أحمد بن يوسف : مفاتيح العلوم ، إدارة الطباعة المنيرية ، مطبعة الشرق، صورة عن الطبعة الأولى سنة 1342 هـ .

الدقر ، عبد الغني : معجم النحو ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط. 4 ، 988 /1408.

الزبيدي ، أبو بكر : طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة، ط. 2 ، 1984 .

الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط. 3 ، 1399/1979.

سيبويه ، أبو بشر : الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصريّة العامة للكتاب ، القاهرة ، 1971 – 1979 .

السيرافي ، أبو سعيد : أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ، تحقيق محمد البنّا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ط.1 ، 1405/1985.

الطنطاوي ، محمد : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف ، القاهرة ط . 5 ، 1973.

عبد المسيح ، جورج ، وتابري ، هاني : الخليل ، معجم مصطلحات النحو العربي ، مكتبة لبنان ، بيروت، ط.1 ، 1410/1990 .

عضيمة ، محمد عبد الخالق : فهارس كتاب سيبويه ، دار الحديث ، القاهرة ، ط.1، 1395/1975 .

الفراء : معاني القرآن ، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط. 3 ، 1403 هـ/1983 م .

القوزي ، عوض : المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، منشورات كلية الآداب ، جامعة الرياض، ط.1 ، 1401 هـ/1981 م .

اللبدي ، محمد سمير نجيب : معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة ، مؤسسة الرسالة – دار الفرقان ، بيروت – عمان ، ط.3 ، 1409 هـ/1988.

المبرد : المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .

المهيري ، عبد القادر : "على هامش المصطلح النحوي"، حوليات الجامعة التونسية ، عدد 27 ، سنة 1988 ، ص ص 24 – 30 .

ـــــــ "إشكاليّة التأريخ لنشأة المصطلح النحوي" ، المعجم العربي التاريخي ، (وقائع ندوة) ، مجلة المعجميّة ، 5 – 6 (1989 – 1990) ، ص ص 477 – 484 .

ابن النديم ، أبو الفرج محمد بن إسحاق : كتاب الفهرست ، ط . القاهرة ، 1348 هـ/ 1929 م .

نور الدين عصام : تاريخ النحو ، المدخل – النشأة والتأسيس، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ط.1، 1995.

هارون ، عبد السلام : فهارس كتاب سيبويه . انظر سيبويه : الكتاب ، الجزء الخامس .

يعقوب، إميل : موسوعة الصرف والنحو والإعراب ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط. 2 ، 1991 .

2 – بغير اللغة العربيّة :

Badawi, Mohamed : *Etude de la terminologie d'al-Farrâ'*, thèse de doctorat de l'Université Lumière-Lyon 2, sous la direction de M. H. Hamzé, 1999 .

Diallo, Amadou Tidiany : *La théorisation et la terminologie grammaticales d'al-'Akhfash al-'awsaṭ*, thèse de doctorat de l'Université Lumière-Lyon 2, sous la direction de M. H. Hamzé, 1996.

Goguyer, Antoine : La *Alfiyyah d'Ibnu-Mâlik*, Librairie du Liban, 2ème éd. 1995.

Hamzé, Hassan : « Les parties du discours dans la tradition grammaticale arabe », in : L.Basset et M. Perennec : *Les classes des mots. Traditions et perspectives*, PUL, 1994, pp. 93-115.

Kinberg, Naphtali : *A lexicon of al-Farrâ's terminology in his Qur'ân commentary with full definitions, English summaries*, éd. E.J. Brill, 1996.

Talafhch, Amjad: *La terminologie complexe dans le Kitâb de Sîbawayhi*, thèse de doctorat de l'Université Lumière – Lyon 2, sous la direction de Hassan Hamzé, 2003.

Troupeau, Gérard : *Lexique-index du Kitâb de Sîbawayhi*, Klincksieck, Paris, 1976.